Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 326 - 337

Public Finance and the Challenges of Continuing to Finance the Fuel Subsidy Program

Sana Almahdi Khalifa Abokraa [1*], Sideenah allafi abdullah [2]
[1] Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya
[2] Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya
***Email:** sanaabokraa@bwu.edu.ly

المالية العامة وتحديات الاستمرار في تمويل برنامج دعم المحروقات

سناء المهدي خليفة أبوكراع [1*] ، سدينة اللافي عبدالله اسديرة [2]
[1] قسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، ليبيا

Received: 20 - 01 - 2026; Accepted: 22 - 03 - 2026; Published: 12 - 04 - 2026

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل اوجه صرف المالية العامة في ليبيا خلال 2006 الى 2023، مع التركيز على برنامج دعم المحروقات الذي يشكل جزءا كبيرًا من النفقات الحكومية، مع دراسة تأثير الدعم على الاقتصاد الليبي وكيف أصبح عبئًا ماليا نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، مما أدى إلى اختلالات هيكلية في الميزانية العامة، كما تطرقت إلى كيفية تأثير المشهد السياسي والاقتصادي غير المستقر على فعالية البرنامج، تمت هذه الدراسة في عام 2024 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى أن إبقاء برنامج الدعم على حاله يشكل تحديا طويل الأمد للمالية العامة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، أظهرت الدراسة أن الدعم، على الرغم من أهميته في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتخفيف العبء المالي على المواطنين، يمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن الاعتماد الكبير على عائدات النفط يعرض الميزانية لعجز مستمر ويحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، الميزانية العامة ، الدعم، المحروقات.

Abstract

This study aims to analyze the general budget expenditures in Libya for the year 2023, focusing on the fuel subsidy program, which constitutes a significant portion of government spending. The study examines the impact of subsidies on the Libyan economy and how they have become a financial burden due to the excessive reliance on oil revenues, leading to structural imbalances in the budget. It also explores how the unstable political and economic environment affects the effectiveness of the program, with a detailed review of budget figures, expenditure distribution, and revenue allocation.

The study concludes that maintaining the subsidy program in its current form poses a long-term challenge to public finances, particularly in light of the volatility of oil prices. While subsidies play an important role in maintaining social stability and alleviating the financial burden on citizens, they hinder sustainable economic development. Moreover, the heavy dependence on oil revenues exposes the budget to persistent deficits and limits the government's ability to invest in vital sectors such as education, health, and infrastructure.

Keywords: Fiscal policy, general budget, subsidies, fuels.

المقدمة

المالية العامة مقوم اساسي في تشكيل السياسات الاقتصادية لأي دولة، لا سيما في تخصيص الموارد للبرامج الاجتماعية والاقتصادية، في ليبيا، ما زال برنامج دعم الوقود من أكثر القضايا إلحاحا في إدارة المالية العامة، لسنوات دعمت الحكومة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الوقود بشكل كبير مما جعله في متناول الجمهور، في حين أن هذا قد خدم أهدافا اجتماعية معينة، فقد خلق أيضًا أعباء مالية كبيرة، وأوجه قصور وتشوهات اقتصادية أعاقت قدرة ليبيا على تطوير سياسات مالية أكثر استدامة وتعتبر أزمة نقص السيولة من أهم المشكلات التي تعاني منها المصارف التجارية في الفترة الأخيرة حيث تسببت في عدم قدرة الزبائن سواء كانوا أفراد أو شركات من سحب ودائعهم مما نتج عنه الثقة في الجهاز المصرفي.

يعود جذور برنامج دعم المحروقات في ليبيا إلى السياسات التي تهدف إلى دعم القوة الشرائية لمواطنيها، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، كان الهدف من الدعم هو تخفيف العبء المالي المتمثل في ارتفاع تكاليف الوقود على الليبيين، مما يتيح لهم الوصول إلى موارد نقل وطاقة أرخص، كان هذا مهما بشكل خاص في بلد يعاني من ضعف البنية التحتية للنقل العام، حيث يعتمد أغلب من أغلب المواطنين على المركبات الشخصية. في قضاء مصالحهم اليومية.

ومع ذلك، بمرور الوقت، أصبح برنامج الدعم هذا مصدرًا مهما للضغوط المالية، أدى المشهد السياسي والاقتصادي المتقلب في البلاد في الآونة الأخير، والذي تفاقم بسبب الصراع الداخلي، إلى زيادة أوجه القصور وازدهار السوق السوداء، علاوة على ذلك، تعد أسعار الوقود المدعومة في ليبيا من بين أدنى الأسعار في المنطقة، مما أدى إلى تهريب الوقود على نطاق واسع إلى البلدان المجاورة حيث أسعار الوقود أعلى بشكل ملحوظ، هذا التسرب يقلل من الفوائد المرجوة من برنامج الدعم، ويوجه الموارد بعيدًا عن الاقتصاد المحلي.

مشكلة الدراسة

تعاني ليبيا من تحديات مالية متزايدة من بينها برنامج دعم المحروقات، الذي يُعد من أكثر القضايا إلحاحا في إدارة المالية العامة. ورغم الفوائد الاجتماعية التي يوفرها هذا البرنامج، إلا أن استمراريته تثير قلق العديد من المختصين والاقتصاديين، خاصة في ظل الضعف الهيكلي للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث ان هذا الاعتماد يُعرض البلاد لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يعيق قدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، ويؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة.

وبناء أعلى ما سبق صنعت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي التحديات التي تواجهها المالية العامة في ظل استمرار تمويل دعم المحروقات في ليبيا ؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية في الاتية:

1. ما هو تأثير برامج دعم المحروقات على السياسة المالية العامة؟
2. كيف يمكن أن تؤثر سياسات التقشف وبرامج ترشيد الإنفاق على الوضع المالي للدولة؟
3. ما هي الضمانات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية في تمويل برامج دعم المحروقات؟

أهداف الدارسة

بناء على ما جاء في مشكلة الدراسة وتساؤلها ولمحاولة الإجابة عليه فقد تم صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

1. التعريف بمفهوم سياسة دعم المحروقات.
2. تحديد حجم دعم المحروقات في الموازنة العامة ومدى تأثيره على بنود الإنفاق الأخرى.
3. توضيح تحديات استمرار دعم المحروقات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة.

فرضيات الدراسة

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف أداء المالية العامة وبرنامج دعم المحروقات.
2. يشكل برنامج دعم المحروقات عبئًا ماليًا مستمرًا على المالية العامة للدولة، مما يفاقم من التحديات الاقتصادية.
3. هناك تأثير إيجابي لدعم المحروقات على الاستقرار النسبي في مستوى معيشة الأفراد، ولكن مع وجود بعض التحديات في توزيعه بشكل عادل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحديد معالم الاقتصاد الوطني وتحديد مساراته واتجاهاته ومعالجة ما قد يعترضه من أزمات أو اختناقات مالية كما تهدف للتعرف على واقع سياسة دعم المحروقات في ليبيا وما ينتج عنها من أثار سلبية أو إيجابية على المستوى المعيشي للأفراد على الاقتصاد ككل في حالة رفع الدعم عن المحروقات.

منهجية الدراسة

بناء على مشكلة الدارسة المطروحة للبحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دعم المحروقات وعلاقته بالمالية العامة وذلك من خلال تجميع البيانات من مصادرها الرسمية ومراجعة التقارير الرسيمة والدراسات المتوفرة المتعلقة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

بموضوع دعم المحروقات علاقته بالمالية العامة وذلك من خلال تحليل حالة الموازنة المالية العامة لسنة 2023 وما تحتويه من إيرادات ونفقات الدولة تحليلاً وتقييماً.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على دعم المحروقات في ليبيا.
- **الحدود الزمانية:** الفترة بين 2006 الى 2023 م.

الدراسات السابقة

1- دراسة عبد الحكيم الطاهر عمر (بعنوان دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء، 2024):

هدفت الدراسة للتعرف على الأهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي للمحروقات المطبقة في ليبيا والوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وإمكانية إصلاحها لكي تصل لمستحقيها وتحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة سياسات الدعم الحكومي للمحروقات المطبقة في ليبيا.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يؤدي الدعم إلى مشاكل في الاقتصاد من هدر للموارد وعدم العدالة في التوزيع حيث تذهب أجزاء كبيرة من قيمة الدعم لغير مستحقيه.
- القرارات التي تتخذها الحكومات المتعاقبة بخصوص رفع الدعم غير مدروسة ولم توكل هذه القرارات لأهل الاختصاص.
- رفع الدعم يؤدي إلى ارتفاع المستوى للأسعار وارتفاع معدلات التضخم وتآكل الطبق الوسطة وانحدارها إلى طبقة الفقراء مما يزيد من معاناة الأغلبية من السكان في ظل غياب سلطة غير قادرة على مراقبة وضبط الأسعار.
- تهريب المشتقات النفطية تقوم به مجموعات بقوة السلاح تحت غطاء أطراف نافذة في الدولة.
- صعوبة رفع الدعم في الظروف الحالية المتمثلة في وجود حكومتين وعدم السيطرة على الحدود وعدم توفر وسائل النقل العام، وعدم وجود آليات وبرامج مدروسة لاستبدال الدعم من عيني إلى نقدي.
- بعض المتخصصين بهذا الشأن قدر قيمة الدعم النقدي لكل مواطن سنوياً 850 دينار مع افتراض أن ما نسبة 70% من السكان هم المستحقين الفعليين لهذا البدل النقدي أي ما يقارب 4.9 مليون نسمة بحيث يكون إجمالي قيمة الدعم النقدي يبلغ 4.165 مليار دينار وإذ ما قورن هذا المبلغ بمتوسط الدعم السنوي للمشتقات النفطية خلال نفس السنوات من 2006 إلى 2022 والذي يقدر بحوالي 4.378 مليار دينار مع ملاحظة أن قيمة الدعم المذكورة أكبر من القيمة الحقيقية، حتى لو كانت هذه القيمة حقيقية ودقيقة فإنها قريبة جداً من قيمة الدعم النقدي، لذا من الأفضل أن يبقى الدعم على المشتقات النفطية ونوفر على أنفسنا الكثير من المشاكل والاختناقات التي ستترتب على رفع الدعم للمحروقات عن المحروقات مع ملاحظة أن قيمة الدعم الذي يتم تهريبه 30% كما قدره خبراء من المؤسسة الوطنية للنفط.

2- دراسة يونس الطيب أبوشيبة (بعنوان الأثار الاقتصادية السياسية دعم المحروقات في ليبيا، 2024):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة عند تطبيق سياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا والتعرف على موقف المواطن الليبي داخل مدينة مصراته اتجاه سياسة دعم المحروقات.

وقد استخدم الباحث المتغيرات المرتبطة بالبحث وللحصول على البيانات تم استخدام استمارة الاستبيان موزعة على عينة الدارسة كما اعتمد على الأسلوب التحليل الكمي وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- من المتوقع حدوث أثار سلبية عند رفع الدعم على المحروقات مثل ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.
- رفع الدعم على المحروقات مع عدم تعديل سعر صرف الدينار الليبي لن يحد من عمليات تهريب المحروقات.
- رفع الدعم عن المحروقات يؤدي إلى صعوبة حصول محدودي الدخل على الطاقة لارتفاع أسعارها.
- رفع الدعم عن المحروقات يؤثر سلباً على أصحاب الحرف والمهن الحرة لارتفاع التكاليف.
- رفع الدعم عن المحروقات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع التموينية والخدمات داخل البلاد.
- رفع الدعم عن المحروقات يخفض من مستوى المعيشة للأسرة ويزيد معدلات الفقر.
- رفع الدعم عن المحروقات يؤدي إلى زيادة تكلفة النقل والشحن البري والجوي والبحري.
- رفع الدعم عن المحروقات بسبب انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي.
- رفع الدعم عن المحروقات في ارتفاع أسعار الكهرباء.
- رفع الدعم عن المحروقات سيساهم في تخفيض النفقات العامة للدولة.
- رفع الدعم عن المحروقات سيؤدي إلى مكافحة ظاهرة تهريب المحروقات إلى دول الجوار.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الأول- السياسة المالية:

أولاً- مفهوم السياسة المالية وبعض تعريفاتها:

تحتل السياسة المالية مكانة خاصة ومهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية حيث تعتبر الأداة الرئيسية للدول والحكومات التي تستخدمها لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يواجه من أزمات وعراقيل وذلك بفضل أدواتها الأمر الذي يجعلها قادرة على تحقيق استقرار نسبي في الأسعار وتحقيق معدلات تشغيل مرغوبة بغية تحريك وتطوير عجلة النمو الاقتصادي كما تساهم السياسة المالية الدول والحكومات في إعادة توزيع الدخول بشكل مرضي وعادل، وتسعى الحكومات إلى إحداث تغيراً شاملاً أحياناً في رسم ملامح سياستها المالية على النحو الذي يساهم في الحد من الأزمات والمشاكل أو تلافي أثارها ونتائجها بغية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما تسمح السياسة المالية للحكومة التدخل في نواحي الحياة الاقتصادية باستخدام وتوظيف أدواتها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومعالجة بعض الأوضاع الاقتصادية المعرقلة لحركة النشاط الاقتصادي مثل حالات التضخم والكساد من أجل المحافظة على الاقتصادي الوطني واستقراره.

تعريف السياسة المالية:

1- السياسة المالية: هي برنامج لما تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سعياً لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية. (خلف، 2008، ص235).

2- السياسية المالية: هي أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تساهم بشكل فعال في تقليص الفارق بين دخول الأفراد وتوفير فرص العمل، ونمو الناتج القومي، وخلق فرص العمل، وزيادة القوة الشرائية للأفراد، كما تساهم وتساعد في إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (الوادي، 2010، ص34).

3- السياسة المالية: تعرف على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية وذلك من أجل تخفيض البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن السيطرة عليه. (نجار، 2019).

أدوات السياسة المالية

1- **الإنفاق العام:** يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، يقصد إشباع حاجة عامة (دخدع، 2010، ص30) أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة (محرز، 2003/ ص68)

تقوم الدولة بالإنفاق من أجل تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية حيث تشمل أوجه الإنفاق العام الرواتب والأجور في القطاع العام، الإنفاق على برامج ومشروعات التنمية، الإنفاق على الطرق والمياه والصرف الصحي، الكهرباء، الصحة، والتعليم ... إلخ إن الانفاق العام وتوزيعه له تأثير على النشاط الاقتصادي ككل باعتبار إن كل الأنشطة الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض ويؤثر ويتأثر كل منها بالأخر، كما أن الإنفاق العام للدولة حينها يستمر حتى حدوث عجز في الميزانية العامة وتقوم الدولة بتغطية هذا العجز من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية الأخرى كالمصارف التجارية الداخلية مثلاً.

2- الضرائب: ويقصد بها مبلغ نقدي ورسوم إلزامية، تفرضه الدولة على الأفراد والشركات بهدف تمويل النفقات التي يجب أن تلتزم بها الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية ولدعم وتطوير البنية التحتية ولدعم السلع الأساسية وتعد الضرائب بأنواعها من أهم مصادر إيرادات الحكومة. (المبادرة القومية للمعهد المصرفي، 2012)

حيث تشمل الضرائب في جميع أشكالها ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل، ضريبة رأس المال، والغير مباشرة مثل ضريبة الاستهلاك وتؤثر الضرائب على حجم النشاط الاقتصادي بالنقص أو الزيادة حسب حالة الاقتصاد الوطني للدولة إن جميع الضرائب التي تقرضها الدولة سواء على الأفراد أو السلع أو الخدمات أو الشركات فإنها تخدم السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

3- الدين العام: ويقصد به ما تستدينه الحكومة من مبالغ نقدية من الأفراد أو المؤسسات المالية وتلتزم بسداده مع الفوائد المستحقة عليه وقد يكون الدين داخلياً أو خارجياً.

إن تحديد حجم الدين العام ومقدار نموه، وطرق وأساليب الحصول عليه، وطرق استغلاله أمر بالغ الأهمية من ناحية السياسة المالية للحكومة والدولة لأنه يؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية.

تتضح آليات وأساليب عمل السياسة المالية في حالات الكساد والتضخم:

حالة الكساد وهي حين يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي ينتج عن هذه الحالة انخفاض حاد في فرص العمل، ضعف وعجز في بيع السلع، ارتفاع معدل البطالة وهذه تعد مؤشرات على تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة تلجأ

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحكومة أو الدولة إلى سياسة توسيعية وذلك من خلال زيادة حجم ومستوى الإنفاق العام والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات حيث يشجع ذلك على زيادة الدخل وارتفاع الطلب على الاستهلاك يحفز الشركات على رفع معدلات إنتاجها وتوفير فرص العمل ما يخفف من البطالة والكساد وتحريك عملية التنمية.

أما في حالة التضخم والمنعكس مظهره في ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار تلجئ السياسة المالية إلى تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية من خلال نهج سياسة مالية انكماشية وهي تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي بدروه يؤدي إلى انخفاض الطلب الكي ولجم وكبح ارتفاع الأسعار أو رفع نسبة الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح ومن ثم تخفيض الطلب الكلي أو اتباع السياستين معاً. (الأشقر، 2002، ص189).

ثالثاً- أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: (باسم، 2018، ص19).

1. تخصيص الموارد وذلك يعني الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بغية الوصول إلى التوظيف الكامل لتلك الموارد والمتكونة من رأس المال والموارد البشرية، والموارد الطبيعية، العمل والتنظيم حيث يتم ذلك التوظيف بين الحاجات المختلفة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن الرفاهية لأفراد المجتمع.
2. تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل عادل للوصول إلى مستوى معيشي جيد يشمل كل أفراد وشرائح المجتمع حيث أن تدخل الحكومة يركز على التوجيه العادل للثروة بين مختلف الأفراد.
3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي بهدف استقرار الأسعار وذلك ينتج عن التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة تفادياً للتغيرات في المستوى العام للأسعار والاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي.
4. رفع مستوى دخول الأفراد والذي يؤدي إلى تحسين ورفع مستوى معيشتهم.

المحور الثاني - دعم المحروقات في ليبيا

إن نهج تقديم الدعم للسلع والخدمات الضرورية تنتهجه أغلب الدول المتقدمة منها والنامية محاولة بذلك التخفيف من ارتفاع أسعارها خاصة على الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل وهذا الدعم غالباً ما يشمل السلع والخدمات الضرورية كالكهرباء، والصحة، والتعليم السلع الاستهلاكية الضرورية، خدمات التعليم، المحروقات حيث تقوم هذه الدول بتخصيص مبالغ مالية كبيرة من مواردها لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك في توفير السلع بأسعار منخفضة أقل من تكلفة أو على هيئة دفعات نقدية مباشرة.

إن الدعم الحكومي هو أحد الأساليب والأدوات التي تستخدمه الدولة لتحديد مسار ووجهة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغبها وذلك يحسب درجة ودور ذلك التدخل والذي عادة ما يكون مبنياً ونابعاً من فلسفة الدولة ذاتها والتي تؤمن بها.

تسعى أعلب الدول وكما هو الحال في ليبيا إلى دعم أسعار المحروقات والتي من بينها الوقود للحد من ارتفاع أسعار لتخفيف عبئ ذلك الارتفاع على المواطن خاصة ذوي الدخل المحدود إن دعم أسعار الوقود والطاقة عامة ضروري لدعم طبقات وشرائح الدخل المحدود حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات والوقود سيؤثر بشكل مباشر في ارتفاع أسعار النقل والمواصلات وهذا بدوره سينعكس على أسعار السلع والخدمات التي يحتاجها ذوي الدخل المحدود ووجهة النظر الأخرى مفادها أن نسبة كبيرة من دعم المحروقات يستفيد منها الأغنياء سواء في ممارسة حياتهم الاجتماعية اليومية أو في ممارستهم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بهم وفي وجهتي النظر السابقتين يتضح جلياً في سياسة دعم المحروقات (أبوشيبه،2024،ص 31-32) .

أولاً- مفهوم الدعم وتعريفه:

يقصد بالدعم هو تلك السياسة التي تحمل على تثبيت سعر خدمة أو سلعة معينة ومن ثم يبعها بسعر أقل من سعر تكلفها حيث إن الفرق بين سعر البيع وسعر الكلفة هو قيمة الدعم الممنوح للسلعة أو الخدمة المعينة.

إن الغاية والهدف من برامج الدعم هو خلق حالة من التوزان النسبي لمستوى معيشة مقبول ومناسب للمواطنين، حيث أن هذا الدعم يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات الضرورية والتي قد لا تمكنهم دخولهم التي يتقاضونها من الحصول عليها (وزارة الاقتصاد، 2013، ص6) وغالباً ما يشمل الدعم تلك السلع والخدمات الضرورية مثل الأدوية، الكهرباء، الخدمات والرعاية الصحية، التعليم، المياه، المحروقات.

تعريف الدعم اقتصادياً: (أبو كريمة، ص420- 421)

- **الدعم كميزة مالية:** حيث تسعى الدول بواسطة سياسات الدعم للتحكم في مستوى الأسعار عند حد معين من خلال تقديم إعانات للمستهلكين لعدد من السلع والخدمات الضرورية للأفراد. أو تقديم إعانات في شكل أسعار منخفضة لبعض مستلزمات الإنتاج أو قروض الميسرة لبعض المهن أو الحرف.
- **الدعم كأداة توزيعية:** ويقصد به إعادة توزيع الدخل في المجتمع لبعض الخدمات والسلع حتى تكون في متناول الفئات والشرائح ذات الدخل المنخفض في المجتمع الأمر الذي ينتج عنه إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح والفئات الأقل دخل وأكثر احتياجاً.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- الدعم كضريبة سالبة: كثيراً ما يستخدم خط الفقر في الأدبيات الاقتصادية ويقصد به تحديد حد أدنى للدخل ويراعى في تحديده المستوى المعيشي السائد وعدد أفراد الأسرة فإذا انخفض دخل الأسرة عن خط الفقر تقوم الدولة بمنح مساعدات ومنح للأسر ذات الدخول المنخفضة وتسمى الضريبة السالبة، لأن الفرد هو الذي يحصل عليها من الدولة، وفي حين يتجاوز الدخل خط الفقر فيجب عليه أن يقوم بدفع الضريبة للدولة وهنا تسمى الضريبة الموجبة.

ثانياً – أنواع الدعم: يتخذ الدعم الحكومي عدة أشكال أهمها (وزارة ليبيا الاقتصاد، 2013، ص7- 8)

1- الدعم الجزئي والدعم الكلي: وهو ذلك الدعم الذي تقدمه الدولة لكل أفراد المجتمع دون تحديد أو تمييز بين وضعهم المعيشي ومستوى مرتباتهم أو دخولهم أو نوع نشاطهم الاقتصادي أو حجم أسرهم إلا أن المأخذ على هذا النوع من الدعم هو عدم مراعاته لمبادئ العدالة الاجتماعية، أما الدعم الجزئي فهو ذلك الدعم الذي تقدمه الدولة إلى شريحة أو فئة معينة من المجتمع وذلك وفق معايير معينة مثل عدد أفراد الأسرة ومستوى الدخل.

2- الدعم المباشر والدعم غير المباشر: ويقصد بالدعم المباشر هو قيام الدولة ومنح الأفراد مزايا نقدية أو عينية بشكل مباشر مثل منح إعانات للأفراد العاطلين عن العمل، والدعم غير المباشر هو تدخل الدولة في بعض نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية كتدخل الدولة في أسعار وكميات السلع التي يحصل عليها الأفراد مثل الضوابط التنظيمية للسيطرة على الأسعار أو المبيعات أو فرض الضرائب على السلع المستوردة وغيرها.

3- الدعم النقدي والدعم العيني: ويقصد بالدعم النقدي هو ذلك الدعم الذي تقدمه الدولة إلى الفئات المنتجة أو المستهلكة في شكل مبالغ مالية نقدية إلى الأسر التي يقل دخلها عن حد معين. أما الدعم العيني فهو ما تقدمه الدولة من مزايا إلى شرائح اقتصادية معينة مثل المسكن، الملبس، الطعام أو تقوم الدولة بتوفير وتقديم الآلات والمعدات الصديقة للبيئة بأسعار أقل من أسعار كلفها أو توفير المواد التشغيلية ومواد الخام والطاقة إلى الوحدات الإنتاجية.

إن سياسة دعم المحروقات بشكل خاص وسياسة الدعم بشكل عام لها أثار سلبية وأثار إيجابية على الطرفين سواء الدولة المانحة لهذا الدعم أو المواطن المستفيد من هذا الدعم وهنا سنبرز بعض أهم تلك الأثار. (أحمد، بوابة الوسط، 2017).

سلبيات الدعم للمحروقات:

- يشكل الدعم للمحروقات ثقل على ميزانية الدولة.
- تشجيع الاستهلاك العشوائي غير المنظم والفعال للمحروقات بسبب سعرها المنخفض.
- استفادة بعض الشرائح من هذا الدعم وهي غير مستحقة له ذوي الدخل المرتفع، وأصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب الشركات ومن في حكمهم.
- نتيجة لوجود فارق في الأسعار بين دول الجوار وأسعار المحروقات في ليبيا الأمر الذي يشجع إلى تنامي وزيادة عمليات تهريب المحروقات من الداخل إلى الخارج مع وجود فارق أسعار العملات.
- كلما زاد الاستهلاك من المحروقات داخلياً وخارجياً زاد العبء على عملية إنتاجها.

إيجابيات دعم المحروقات:

- انخفاض تكاليف نقل السلع والبضائع في الداخل خاصة "دعم الديزل".
- الرفع من القدرة الشرائية للأفراد وتخفيف العبء المالي على المستهلك.
- دفع عملية النمو خاصة في القطاع الزراعي وفي بعض المهن الحرفية التي تعتمد بشكل مباشر على مصادر الطاقة خاصة المحروقات "البنزين والديزل".
- رفع الميزة التنافسية ضد الأنشطة الاقتصادية المشابه والموجودة في دول الجوار.
- تفعيل وتنشيط حركة الأفراد بين المدن داخل البلاد في ظل غياب وضعف وسائل النقل العامة "السيارات الخاصة".

ثالثاً- رفع الدعم:

تهدف أغلب الدول إلى رفع الدعم عن بعض السلع والخدمات التي تدعمها خاصة المحروقات لتحقيق هدفين الأول تحقيق وفرة مالية لميزانياتها حيث أن المبالغ المخصصة لسياسية الدعم تشكل نسبة لا بأس بها من ميزانياتها، والثاني ضبط أسعار الصرف.

إلا أن هذه السياسة وكما ترى الوكالة الدولية للطاقة أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية يقابله زيادة في الأسعار مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الكلي للدولة وبالتالي تراجع معدل النمو الكلي للدولة على المدى الطويل نتيجة انخفاض الإنتاج وزيادة الأسعار. (القزي، الأخبار، 2020).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

رابعاً- تجارب بعض الدول في رفع الدعم: (عمر، 2024، ص36-37)

1- مصر: قررت الحكومة المصرية تطبيق سياسة رفع الدعم عن السلع بشكل تدريجي عام 1982 حيث قامت بفرز المستفيدين من الدعم إلى جزئين "بطاقات التمويل" جزء يستحق دعماً شاملاً وجزء يستحق دعماً جزئياً، حيث بدأت حينها الأسعار في الارتفاع دون أن يقابلها زيادة التقديمات الاجتماعية. كما قامت الدولة بتحرير سعر الصرف للعملة، وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، وفي عام 2016 اتخذت الحكومة خطوات أخرى على نهج رفع الدعم حيث قامت بإلغاء الدعم عن عدد من السلع أهمها الوقود والغاز فارتفعت الأسعار إلى خمسة أضعاف في فترة زمنية قصيرة جداً كما تلت هذه الخطوة خطوة أخرى تمثلت في إلغاء عدد 8 ملايين من المواطنين من المستفيدين من قائمة دعم الغذاء في سنة 2019.

وتعد هذه السياسات المتعلقة برفع الدعم عن السلع والخدمات في أغلبها مطلباً أساسياً من مطالب صندوق النقد الدولي لحصول هذه الدول على منح وقروض من الصندوق.

2- الأردن: كما غيرها من الدول دفع الدعم في الأردن كان مطلباً من مطالب الصندوق الدولي حيث أدى زيادة الأسعار في الوقود إلى غضب شعبي تمثل في العديد من المظاهرات والتي أدت إلى سقوط الحكومة حينها قامت الدولة بإلغاء الدعم عن أسعار النفط واستبداله بدعم نقدي مباشر للمواطنين الأكثر احتياجاً في حال تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار أمريكي مع الإبقاء على رفع دعم نقدي بدل دعم السلع الأساسية لكن الدولة وجدت نفسها لاحقاً تدفع مبالغ مالية في شكل دعم نقدي أكثر من ذلك الذي كانت ترجوه من الوفرة في الميزانية العامة.

3- نيجيريا: روجت بعض الدول التي تسمى نفسها "المانحين الدوليين" لنيجيريا أن الحل لنيجيريا في تصويب وتصحيح وضع ميزانيتها هو رفع الدعم عن المحروقات والمشتقات النفطية.

لقد كان الفارق في الأسعار بين نيجيريا ودول جوارها بحدود 700% الأمر الذي شجع ونشط عمليات تهريبيه.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره عام 2000 إلى أن الحكومة زادت في أسعار الوقود "البنزين" بنسبة 50% مع رفع الحد الأدنى من الأجور، حينها قامت شرائح من الطلاب والعمال باحتجاجات واسعة داخل البلاد مع غياب سياسات الأمن الاجتماعي.

في سنة 2017 خصصت الدولة 500 مليون دولار لبرامج الحماية الاجتماعية إلا أن ذلك لم يفي بالغرض منها في ظل غياب البيانات والإحصائيات لمن من سيستفيد منها ولمن يجب أن توزع هذه المخصصات وفي سنة 2020 قررت الحكومة رفع الدعم عن المحروقات وتوجيه تلك المبالغ الموفرة من رفع الدعم إلى سياسات دعم الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وقد أجرى المعهد الأفريقي للاقتصاد دراسة تحليلية كانت أهم نتائجها ارتفاع الأسعار أدى إلى تباطؤ الدخل القومي، انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب تراجع وتباطئ الأنشطة الاقتصادية، وتراجع إيرادات الضرائب الحكومية.

من خلال هذا الاستعراض لتجارب بعض الدول في سياسات رفع الدعم عن المحروقات نلاحظ الآتي:

- إن قرارات رفع الدعم عن السلع والخدمات وخاصة المحروقات التي تتخذها الدول والحكومات في دول العالم الثالث والدول النامية هي ناتجة عن مطالبات صندوق الدولي أو الدول المانحة أو البنك الدولي، أو الجهات التي تلجئ إليها هذه الدول للحصول على منح وقروض خارجية، بحيث تكون السياسات المالية والسياسة الاقتصادية للدول المستفيدة من تلك المنح والقروض تحت سيطرة الدول أو الجهات المانحة.
- إن الجهات المانحة للمنح والقروض سوف تهتم وتراعي فقط مصالحها الخاصة فيما ستسفيده من تلك المنح والقروض من أرباح مالية نقدية أو سياسات اقتصادية تخدم مصالحها أو مصالح سياسية تخدم مصالحها أيضاً.
- عدم الاهتمام بما سيحدث في اقتصاديات الدول المقترضة من ارتفاع الأسعار والتضخم والبطالة وبطء نمو اقتصاديات هذه الدول أو تعثره.
- ارتباط اقتصاد الدول المقترضة باقتصاديات وسياسات الجهات المانحة سواء كان دول أو جهات دولية كصندوق النقد الدولي أو غيره "التبعية الاقتصادية".

المحور الثالث- أثر رفع دعم المحروقات في ليبيا على المالية العامة والمواطن:

أولاً- تحليل دعم المحروقات في السنوات الماضية (2006- 2023):

أصبح موضوع دعم المحروقات من أهم المواضيع التي تشكل هاجس يومي للرأي العام الليبي في الفترة الأخيرة منذ أن طرح هذا الموضوع من قبل الحكومة بعد صدور قرارها رقم 7 لسنة 2021 القاضي بتشكيل لجنة وزارية لوضع مقترح رفع الدعم عن المحروقات واستبداله بالدعم النقدي بتاريخ 20 مارس 2021.

تلجأ الحكومات إلى مثل هذه السياسات من عدة منطلقات ولتحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تخفيف العبء على هيكل الميزانية العامة من جانب تقليل أوجه الإنفاق بغية الوصول إلى التوزان بين الإيرادات والإنفاق كأحد أدوات السياسات المالية العامة لإصلاح الخلل الهيكلي في الميزانية، وقبل الخوض في ما مدى تأثر المالية العامة والميزانية من سياسة دعم المحروقات والتحديات التي تقرضها عليها علينا أن نقوم بتحديد حجم هذا الدعم في الميزانية العامة للدولة حتى نتبين ذلك الأثر.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 326 - 337

شهد دعم المحروقات في ليبيا تزايد في قيمته بشكل واضح وجلي حيث بلغ مجموع دعم الوقود 300 مليون دينار تقريباً حتى نهاية سنة 2004 حيث كان سعر البرميل من النفط ما بين 22- 28 دولار، ثم شهد هذا الدعم تزايد وارتفاع كبير في السنوات اللاحقة، وقد حددت المشتقات النفطية الخاضعة للدعم في (البنزين، الديزل، زيت الوقود الثقيل، زيوت محركات البنزين، كيروسين المنزلي، كيروسين الطيران، الغاز المسال)، ارتفعت قيمة الدعم في ليبيا إلى أكثر من عشرة أضعاف في سنة 2019 مقارنة لسنة 2004 لتتعدى حدود 4.5 مليار دينار ليبي نسبة دعم تشكل ما نسبته 40% من إجمالي قيمة الدعم، وحصة شركة الكهرباء من إجمالي قيمة الدعم 20% تقريباً، ونسبة 30% المتبقية في قيمة الدعم يتم تهريبها خارج حدود البلاد علماً بأن الدولة تقوم بإنتاج فقط 20% من إجمالي الوقود المستهلك وتقوم باستيراد 80% منه من خارج الدولة الأمر الذي يزيد من أعباء ميزان المدفوعات في شكل زيادة الإنفاق من النقد الأجنبي لاستيراد الوقود. (عمر، 2024، ص33).

جدول رقم (1) نسبة دعم المحروقات من عام 2006 الى 2022

السنة	دعم المحروقات	إجمالي المصروفات في الميزانية العامة	نسبة الدعم إلى إجمالي المصروفات (%)
2006	1,427.7	21,378.0	6.68
2007	1,080.5	30.883.0	3.50
2008	1,984.6	44,115.5	4.50
2009	1,619.3	35.677.2	4.54
2010	2.894.4	54,498.8	5.31
2011	3,533.5	23.366.5	15.12
2012	4,425.5	53,941.6	8.20
2013	6,786.7	65,283.5	10.40
2014	9,360.0	43,814.2	21.36
2015	6,194.0	36.014.9	17.20
2016	3,986.0	28.787.9	13.85
2017	4,200.0	32.692.0	12.85
2018	4,370.0	39,286.4	11.12
2019	4,200.0	45.813.0	9.17
2020	3,400.0	37,310.0	9.11
2021	9.973.3	85,775.9	11.63
2022	4,990.0	127,874.5	3.90

المصدر: بيانات من أعداد مختلفة لسنوات مختلفة من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ ارتفاع قيمة دعم المحروقات من سنة 2006 إلى سنة 2022 إلى إجمالي المصروفات في الميزانية العامة ونسبة دعم المحروقات إلى إجمالي المصروفات كما نلاحظ شبه ثبات قيمة دعم المحروقات في السنوات من 2006 إلى 2010 وأن الارتفاع البسيط والتدريجي فيها هو أمر طبيعي ناتج عن الزيادة الطبيعية في الاستهلاك وتتبع حالة أسعار النفط في السوق العالمي وظروف الإنتاج.

ونظراً للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها البلاد من سنة 2011 وما بعدها إلى الآن فإننا نلاحظ زيادة مفرطة سريعة في قيمة دعم المحروقات خلال هذه الفترة والتي تزامنت مع ارتفاع ملحوظ في مخصصات ميزانية الدولة لهذه السنوات الأمر الذي زاد في مخصصات ميزانية الدولة لهذه السنوات الأمر الذي زاد فيه الإنفاق مشكلاً عبء وثقل على الميزانية العامة للدولة الأمر الذي يعد تحدياً فعلياً على المالية العامة.

كما نلاحظ أن قيمة الدعم لا تنمو بشكل ثابت ومتناسق خلال الفترة 2011- 2022 وهي في حالة عدم ثبات صعوداً تارة ونزولاً تارة أخرى ومرد ذلك ناتج عن عدم الاستقرار السياسي والأمني للدولة حيث شهدت هذه الفترة العديد من الاختناقات خاصة انقطاع التيار الكهربائي ولفترات طويلة خلال اليوم ما نتج عنه شبه توقف لكثير من نواحي الحياة الاقتصادية من مصانع ومؤسسات إنتاجية كما شهدت هذه الفترة عديد المرات توقف إنتاج وتصدير النفط بسبب الأوضاع الأمنية السائدة أنداك وسيطرة بعض الأجسام المسلحة غير القانونية وتنفدها في مؤسسات الدولة مسببة فوضى وتخبط في أغلب دوائر ومؤسسات الدولة طال حتى النواحي المالية والسيادية للدولة إضافة إلى فترة جائحة كوفيد 19 وما صاحبها من جمود اقتصادي أثر سلباً على كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية للدولة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

كما نلاحظ في الجدول رقم (1) أن نسبة الدعم الإجمالي إلى إجمالي نسبة المصروفات العامة تراوح ما بين 3.50% إلى 21.36% وبمتوسط عام 9.91% وتعد هذه النسبة نوعاً ما كبيرة إذ قورنت ببنود غيرها من المصروفات العامة للدولة الأمر الذي شكل عبء على كاهل الميزانية العامة.

يظهر الجدول رقم (1) ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة دعم المحروقات في ليبيا من عام 2006 إلى 2022. من الواضح أن دعم المحروقات شكل عبئًا متزايدًا على الميزانية العامة، حيث ارتفعت نسبته من 6.68% في عام 2006 إلى 21.36% في عام 2014، قبل أن تشهد تذبذبًا في السنوات اللاحقة، حيث يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في دعم المحروقات من خلال زيادة استهلاك الوقود بشكل طبيعي، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار النفط العالمية التي أثرت بشكل مباشر على الميزانية العامة. كما أن التدابير السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الليبية لتعويض الأزمات الاقتصادية، إلى جانب الاعتماد الكبير على دعم الوقود، قد ساهمت في رفع العبء على الموازنة العامة. هذا النمو غير المستدام في الدعم يعكس نقصًا في التنوع الاقتصادي، ما يعرض المالية العامة لتقلبات حادة ويعزز العجز المستمر في الموازنة.

ومن خلال تحليل الفترات التي شهدت تغيرات كبيرة في دعم المحروقات، نلاحظ أن الظروف السياسية والأمنية في ليبيا كان لها دور رئيسي في زيادة قيمة الدعم. بداية من عام 2011، تزامن ارتفاع الدعم مع اندلاع الأزمات السياسية والصراعات الداخلية التي أثرت بشكل كبير على استقرار الإنتاج المحلي، وخاصة إنتاج النفط. هذا الانقطاع المستمر في الإنتاج النفطي أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، مما جعل الحكومة تعتمد بشكل أكبر على الدعم في تلبية احتياجات السوق المحلي. كما أن التوقفات المتكررة في إنتاج الطاقة الكهربائية وتأثيرات جائحة كورونا أضافت عبئًا إضافيًا على الميزانية العامة. هذه الظروف كانت السبب الرئيسي في التذبذب المستمر في نسبة دعم المحروقات، حيث تتغير الأرقام بشكل غير منتظم مع استمرار الانقسامات السياسية وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي.

يعد دعم المحروقات من أكبر البنود التي تشكل ضغطًا على الميزانية العامة في ليبيا. في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة الدعم إلى إجمالي المصروفات بين 3.50% إلى 21.36%، يعكس هذا الأثر البالغ لبرنامج الدعم على مستوى النفقات العامة. على الرغم من أن الدعم يقدم للمواطنين كمساعدة لتحسين مستوى معيشتهم، إلا أن هذا العبء المترتب عليه يقيد قدرة الحكومة على تخصيص موارد مالية للاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. إذ أن حجم الإنفاق الكبير على دعم المحروقات يعوق استثمار الحكومة في مشاريع تنموية طويلة الأجل تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. وبناءً عليه، فإن التوجه نحو إصلاح تدريجي لبرنامج الدعم، مع مراعاة تحسين آليات توزيع الدعم، أصبح أمرًا ضروريًا لتخفيف العبء على المالية العامة وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وفي الجدول التالي رقم (2) سنحاول استعراض التطور والزيادة في مخصصات الميزانية للدولة خلال الفترة 2011- 2020 وذلك من خلال حساب متوسط النسب المئوية لتلك السنوت ومقارنتها بميزانية الدولة سنة 2010.

جدول (2) نسب مخصصات بنود الميزانية العامة سنة 2010 (الكيلاني، 2024، ص211)

البند / السنة	الميزانية المعتمدة دينار ليبي)	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى
2010	57,510,146,800	%51	5.5%	%14.8	%28.7

جدول (3) متوسط نسب مخصصات بنود الميزانية العامة حسب بنود (2011-2020)

البند / السنة	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى
2022-2011	%12.6	%25.4	42.48%	%19.52

من إعداد الباحثة: بالرجوع إلى مخصصات الميزانية العامة المعتمدة من 2011-2022.

من خلال هذا الجدول نلاحظ الآتي:

- انخفاض نسبة ميزانية التنمية من 51% سنة 2010 إلى 12.6% سنوات 2011- 2020.
- ارتفاع المصروفات التسييرية من 5.5% سنة 2010 إلى 25.4% سنوات 2011- 2020.
- ارتفاع مخصصات المرتبات من 14.8% سنة 2010 إلى 42.48% سنوات 2011-2020.
- انخفاض مخصصات البنود الأخرى من 28.7% سنة 2010 إلى 19.52% سنوات 2011- 2022.

علماً بأن بنود أخرى يقصد بها أو تشمل مخصصات الدعم بكل أنواعه من منح الأسرة، والطوارئ، موازنة الأسعار، دعم المحروقات، الكهرباء وغيرها.

إن نسبة دعم المحروقات من بين بنود أخرى في الميزانية لا يشكل تلك النسبة الكبيرة فيها وبالتالي فإن تأثيره على المالية العامة، والميزانية محدود جداً في حين أن التحدي الأكبر الذي يواجه المالية العامة هو تلك المصروفات في بنود الميزانية الأخرى مثل ارتفاع مخصصات المرتبات التي ارتفعت من 14.8% سنة 2010 إلى 57% سنة 2020، وتضاعفت نسبة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المصروفات التسييرية من 5.5% سنة 2010 إلى 10% سنة 2020. وانخفاض نسبة مخصصات التنمية من 51% من الميزانية سنة 2010 إلى 5% سنة 2020.

وفي سنة 2023 كانت النفقات العامة المحولة كالتالي: (وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية، 2023)

- المرتبات و ما في حكمها 59,998,471.086 د.ل.
- نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل 8,990,515.488 د.ل.
- مشروعات وبرامج التنمية 11,998,955.200 د.ل .
- نفقات الدعم 19.999.997.421 د.ل.

إجمالي النفقات العامة الممولة 10098739195 د.ل نسبة نفقات الدعم فيها 19.9% تقريباً.

وهذه النسبة تشمل كل أنواع الدعم وهي:

دعم الأدوية، دعم الكهرباء، دعم النظافة، دعم المياه والصرف الصحي، منحة الأبناء، منحة الزوجات، دعم أسر الشهداء، دعم الأندية الرياضية والشبابية، دعم المعاش الأساسي، دعم المنافع الاجتماعية، وشكل دعم الكهرباء وحدة ما نسبته 22% من إجمالي مخصصات الدعم وما نسبته 21% كان من نصيب دعم الأدوية.

ثانياً- تأثير دعم المحروقات على الميزانية العامة للدولة:

عندما تعتمد الدول والحكومات سياسات الدعم لبعض السلع والخدمات فإنها تعتمدها وفق سياسات ودراسات مسبقة وممنهجة ولتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي من أهمها المحافظة على مستوى الأسعار وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وكذلك الأمر عندما ترغب الدول رفع هذا الدعم فإنها تعتمد في ذلك على مجموعة من السياسات والدراسات للواقع الاقتصادي والاجتماعي السياسي، ولتحقيق أهداف وغايات معينة.

أيضاً عندما تتناول موضوع الميزانية للدولة أوجه الإنفاق والإيراد علينا أن تنظر إليه بشكل شمولي وليس جزئي وفي أغلب الأحيان عندما تتعثر الميزانية العامة في أي دول ويحدث الخلل الهيكلي في ميزانيتها أول ما يقدم الدعم كأول الأسباب في ذلك ويتهم بأنه المسبب الرئيسي عن عجز الميزانيات الحكومية في حين أن هذا الدعم لا يشكل إلا بنسبة بسيطة ومحدودة في ميزانيات الدولة مقارنة مع أوجه الإنفاق الأخرى التي ترهق كاهل الميزانية.

.ففي حالة ليبيا أن ما يرهق كاهل الميزانية في الواقع هي أوجه الإنفاق الأخرى كالمرتبات والمصروفات العمومية للدولة على أجهزتها وموظفيها والإنفاق على الجهات الأمنية والعسكرية... إلخ إذ أن المبالغ المخصصة لدعم المحروقات في الميزانية قليلة مقارنة بمخصصات البنود الأولى، وهي في الواقع تقدم خدمة عامة لكافة الأفراد وتحافظ على مستوى معيشي للأفراد مقبول نوعاً ما باعتبار أن سلعة الوقود والطاقة مازالت في متناول الجميع.

أيضاً هناك إشكالية أخرى تطرح نفسها بقوة في حالة تم رفع الدعم عن المحروقات بحجة توفير وفرة مالية للميزانية العامة ودعم مباشر للسياسة المالية العامة للدولة وهذه الإشكالية هي في حالة رفع الدعم عن المحروقات وتم توفير وفرة مالية معينة. أين وكيف سيتم استثمار هذه المبالغ المالية في الميزانية؟

- من المفترض أن يتم إنفاق هذه الوفرة على تمويل مشروعات التنمية ولبني التنمية التي عليها أن تساهم في النمو الاقتصادي والتي سيستفيد منها المواطن بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر، ولكن ذلك الأمر يستلزم وجود خطط تنموية أصلاً وفي حالة ليبيا الآن فإن هذه الخطط غير موجودة بسبب عدم الاستقرار السياسي للدولة وانقسامها إلى عدة أجسام، وهذا يعني أن الوفرة المالية من رفع الدعم سيتم إنفاقها في أوجه أخرى.
- أيضاً في حالة رفع الدعم عن المحروقات واستبدالها بقيم نقدية للأفراد فإن هذه القيم - النقدية أيضاً سيتم توفيرها من ميزانية الدولة إذاً الأمر باقي على ما هو عليه طالما أن جهة التمويل والإنفاق هذه من الدولة ومن عائدات النفط، بمعنى آخر فإن المالية العامة للدولة وميزانياتها لم تستفد من برامج رفع دعم المحروقات.
- رفع الدعم عن المحروقات في الوقت والظروف الراهنة ستخلق إشكاليات واختناقات في الاقتصاد الليبي هو في غنى عنها الآن كارتفاع الأسعار، انخفاض مستوى المعيشة للبعض شرائح المجتمع، زيادة التضخم الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على السياسة المالية العامة للدولة وهيكل ميزانياتها.

إشكالية المالية العامة والتحديات التي تواجهها الآن سببها التبذير في الإنفاق العام بعيداً لمن دعم المحروقات حيث يلعب الإنفاق العام غير المدروس دور هام ورئيسي في تخبط السياسة المالية العامة للدولة.

حيث يقصد بالتبذير في الإنفاق العام بأنه إنفاق الأموال في غير ضرورة ولا نفع أو في أوجه صرف لا توزاي قيمتها السوقية قيمة المبالغ المصروفة عليها، وللتبذير عدة أشكال منها: (عصفور، 2013،ص365).

1. ارتفاع عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة عن العدد المطلوب لأداء الأعمال.
2. كثرة المساعدات والإعانات التي تدفعها الدولة خارجياً وداخلياً.
3. الإسراف في استخدام خدمات المرافق الحكومية، كالهاتف والبريد والماء
4. كثرة المنح والمزايا للعاملين في الجهاز الحكومي، مكافآت ومزايا.... إلخ.
5. كثرة سفر كبار الموظفين للاشتراك في الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية في الخارج.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

6. المبالغة في شراء المكاتب الحكومية الفاخرة والأثاث المكتبي وتحميلها على حساب الدولة.
7. كثر المؤتمرات التي تنعقد بالبلاد وما يحتاجه من صرف عليها.
8. شراء الأجهزة والآلات الحديثة والسيارات بأسعار ومبالغ فيها وزيادة أعدادها واستئجار المباني الكبيرة للأجهزة والهيئات الحكومية.
9. ارتفاع تكاليف تنفيذ عقود التشغيل والصيانة ومصاريف التجديد المستمر للمرافق العامة.
10. استحداث هيئات ومؤسساتها غير مبرر وتخصص ميزانيات لها.
11. المبالغة في الصرف على الهيئات والأجسام الأمنية وكثرة استحداثها.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. أن نسبة دعم المحروقات في الميزانية العامة للدولة الليبية لا يشكل عبء عليها. مقارنة ببنود الميزانية الأخرى.
2. هناك بنود في الميزانية تسمى تحت بنود أخرى وهي تشكل نسبة في الميزانية العامة لا بأس بها وهي بنود غامضة غير واضحة.
3. أن قيمة الدعم في الميزانية العامة الليبية يشمل عدة أوجه من ضمنها دعم المحروقات وهي تشكل نسبة محدودة من إجمالي قيمة المخصصات لبرامج الدعم بالميزانية.
4. نتيجة للأوضاع السياسية المتمثلة في الانقسام السياسي في الدولة وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والأمني خاصة ما يتعلق بالسيطرة على المنافذ الحدودية مما يجعل الصعب السيطرة على منافذ تهريب الوقود والحد منه سواء رفع الدعم عن المحروقات أو الإبقاء عليه.
5. إن قرار رفع الدعم عن المحروقات من عدمه يجب أن يتم وفق دراسات وأبحاث علمية شاملة ودقيقة لكل أوجه رفع هذا الدعم توكيل أهل الاختصاص والخبرة بهذا الأمر سواء كانت جهات اعتبارية أو أفراد متخصصين في هذا المجال.
6. إن قيمة الدعم النقدي الذي سيمنح للأفراد يساوي تقريباً قيمة دعم المحروقات في الميزانية العامة. وهذا يعني أن الدولة ملزمة بتوفير سلعة المحروقات للمواطن ومن ميزانيتها المعتمدة أصلاً على إيرادات النفط.
7. إن رفع الدعم عن المحروقات لن يشكل عبء على الميزانية العامة للدولة وسياستها المالية في ظل الظروف الراهنة حيث أن الإشكالية في الميزانية العامة ناتجة على أسباب أخرى أهمها. التوسع في الإنفاق الحكومي على برامج لا تخدم الاقتصاد الوطني.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1. من أجل رفع الدعم عن المحروقات لابد من إجراء دراسات وأبحاث مستفيضه من ذوي الاختصاص يحدد من خلاله كيفية رفع الدعم كلياً أو جزئياً والبدائل المتاحة نتيجة ذلك في حالة رفع الدعم.
2. عدم رفع الدعم عن المحروقات في ظل الانقسام السياسي والاقتصادي والأمني الذي تشهده الدولة الآن، حيث أن الظروف الراهنة للبلاد الآن لن تمكنها من تنفيذ السياسات البديلة لرفع الدعم عن المحروقات كتوفير وسائل النقل العامة، السيطرة على الأسعار، السيطرة والتحكم على المنافذ الحدودية التي تعد أهم التحديات في السيطرة على المحروقات المدعومة من ناحية تهريبها خارج البلاد.
3. التركيز على سياسة الإنفاق والصرف في أوجهها الصحيحة والضرورية بعيداً عن المصروفات التي لا تحقق مردودية على الاقتصاد الوطني.

المراجع

الكتب :

1. الأشقر، أحمد. (2002). الاقتصاد الكلي (ط. 1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. حسن، باسم عبد الله. (2018). الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق. دار الشؤون الثقافية العامة.
3. خلف، فلح حسن. (2008). المالية العامة (ط. 1). عالم الكتب الحديثة.
4. عصفور، محمد شاكر. (2013). أصول الموازنة العامة (ط. 3). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. محرز، محمد عباس. (2003). اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات.
6. الوادي، محمود حسين. (2021). تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد (ط. 1). دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجلات:
7. وزارة الاقتصاد، ليبيا. (2013، مايو). دراسة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.
8. أبو كريمة، رشدي إبراهيم السيد. (2022). الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر. المجلة القانونية، 12(2).
9. الكيلاني، سليمان رمضان. (2024). أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011–2020. مجلة دراسة الاقتصاد والمال، 11(1).
10. عامر، عبد الحكيم الطاهر. (2024). دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء. مجلة صرمان للعلوم والتقنية، 6(1).
11. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب. (2024، أبريل). المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، العدد التاسع.
12. أبو شيبة، يونس الطيب. (2024، أبريل). الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، العدد التاسع.

الرسائل العلمية:
13. بو دخدع، كريم. (2021). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001–2009 [رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر].

التقارير الرسمية:
1. مصرف ليبيا المركزي. (د.ت.). النشرة الاقتصادية: أعداد مختلفة لسنوات مختلفة. موقع مصرف ليبيا المركزي.
2. المركز الوطني لإدارة الدين. (د.ت.). الدين العام: تعريفه وأدواته وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية. https://CFKC.gov.sa
3. وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية. (2023). تقرير الإفصاح والشفافية المالية العامة خلال الفترة من 2023/1/1 إلى 2023/12/31.

4. **المواقع:**
1. البنك المركزي المصري المبادرة القومية للمعهد المصرفي، 2012، https://training.ebi.gov.eg.
2. السياسة المالية والنقدية لعلاج مشكلة تضخم البطال، جامعة الملك عبد العزيز، https://www.kau.edu.sa.
3. د. محمد أحمد، إلغاء دعم الوقود، الفوائد والخسائر، بوابة الوسط مايو 2017.
4. روان وجيه نجار، يونيو 2019، https://mawd003.com.
5. ليا القزي، تجارب رفع الدعم حول العالم، الأخبار، ديسمبر، 2020.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).